

الممثل والمخرج المسرحي علي سبيت لـ (ثقافي الثورة):

عندما تدرك الدولة حاجتنا إلى المسرح.. نقول بدأنا

الثقافة والفنون، ومن بينها المسرح، لكن لا أرى أن تترك المسألة للقطاع الخاص، فذلك قد يقودنا إلى التهميش وإلى مسرح لا يقدم رسالة حقيقية. ثم إلى جانب الدولة، لا بد بالضرورة من دور مهم لمنظمات المجتمع المدني في هذا الاتجاه، وأتمنى أن يكون ذلك في المستقبل، بالنظر إلى ما نؤمله من التفاعلات الراحنة في الساحة الوطنية ويتوقعاتنا المرجوة من مؤتمر الحوار الوطني لأن حاجتنا إلى الفنون ومنها المسرح تبدو ضرورية، وإلا كيف يمكننا الحديث عن دولة مدنية حديثة ولا يوجد لدينا ثقافة مزدهرة، ولا فنون تأخذ في التنامي والتطور، إن الشعوب تقاس بتطور ثقافتها وفنونها وبالتالي نحن في حاجة على صعيد المسرح، ليس فقط المسرح المدرسي أو الجامعي، أو الوطني، ولكن أيضاً المسرح العسكري.

* لدينا كما اعتقد شيء من هذه الفرق التي أشرت إليها!

- لا، ليس لدينا فرق مسرحية، كما يجب ولك أن تتصور أنه حتى اليوم لا توجد لدينا فرقة موسيقية وطنية، ولا فرقة للمسرح أو الفنون الشعبية ولا معهد عال للفنون المسرحية، وهكذا إنني أجزم أننا نحتاج الآن إلى التأسيس من جديد.

* هذا التأسيس تؤمله الوزارة عبر تقديمها مؤخراً لمصفوفة السياسات الثقافية إلى مؤتمر الحوار الوطني؟

- من المرجح أن نتحدث عن مصفوفة سياسات ثقافية لم تطرح أو تناقش شيئاً في ما يتعلق بالفنون، والمسرح على رأسها.

* هل يعود هذا الموقف إلى غيابكم عن المشاركة في المصفوفة أم تغييبكم؟

- أيأ كان الأمر، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمر سياسات ثقافية بدون أن يكون للفنون وهي عمود الثقافة الأساسي حضور مهم فيها وفي مضامينها.

* أنتم معينون كمسؤولين في إدارة المسرح بتقديم خططكم وبرامجكم ومعينون بلإثبات هذا الحضور؟

- قدما من موقعنا الخطط والبرامج إلى قيادة الوزارة بهدف تحريك المسرح وتأسيس مشهد مسرحي يستند إلى الديمومة والاستمرارية والقيمة الثقافية والإنسانية، وما أكثر ما تحدثنا عن ذلك مع قيادة الوزارة الحالية، وقيادات سابقة.

* وماذا حدث؟

- لا يوجد تقدير واهتمام، وبالمناسبة كنت في العام الماضي قدمت خطة في هذا الصدد إلى قيادة الوزارة بناءً على طلبها، لكن للأسف رفضت الخطة من الشؤون المالية بالوزارة، وقبل أربعة أشهر قدمت استقالتي من الإدارة العامة للمسرح. وهذا السبب قدمت استقالتيك؟

- لا، ولكن هو أحد الأسباب، وهناك مسببات أخرى لا أريد الخوض فيها.



• علي سبيت

هامشية، وإنها تتفقد إلى معايير حقيقية تؤهلها للمنافسة والحضور اللائق؟

- هذا صحيح، والوزارة تحاول فقط المشاركة في الخارج، ولا تحاول مع ذلك إخضاع العروض المسرحية المرشحة للمشاركة للتقييم وفي معظم الوقت يكون المزاج هو سيد الموقف في تقرير مشاركة العرض المسرحي هذا أو ذاك، بل أحياناً، وهذا عجيب يحدث أن يعترض مجلس الوزراء عن مشاركة اليمن في هذا مناسبة خارجية، بحجة أنه لا توجد إمكانية مالية للمشاركة.

الدولة أولاً.. لتأسيس مسرح!

* لنأت إلى موضوع إمكانية أن يخوض القطاع الخاص في العمل على الفنون ومنها المسرح، وهناك كما تعلم تجارب عربية نجحت في هذا الاتجاه، وحقق القطاع الخاص انتعاشاً للمسرح بعكس الدولة ودورها هنا؟

- اعتقد أنه من المهم أولاً أن تقوم الدولة بدورها في إيجاد بنية تحتية مسرحية لائقة بالعمل المسرحي، ولا مانع أن يكون هناك توجه للقطاع الخاص في الاستمرار والاستغلال على جوانب المشاركة الخارجية للمسرح، هناك عملية تقديم مسرحيات تقوم بتفنيدها الوزارة في كل موسم وتقدمها - للأسف - أو تعرضها خلال ليلة واحدة، ولذلك لا نشعر أو نحس بوجودها في الداخل، لأن عملية العرض تمت لليلة واحدة للمسرحية وهذا يعني أنك تواجه مشكلة غياب البنية التحتية للعرض المسرحي.

* الكيثرينون أيضاً، يعتبرون هذه المشاركات الخارجية من جهة في الخارج

مسرحياً وفنياً وثقافياً ينافس ويتفوق في محافل الفنون والثقافة والإبداع على مستوى المنطقة والعالم.

* بالإشارة إلى الخطط والبرامج نحن لا نعاني غيابها وتعلمون أن هناك الكثير من الخطط والبرامج طيلة العقود والمنصرمة؟

- هناك خطط نعم لكنها بقيت وما زالت رهينة أرباح الوزارة، أعني لم تذهب هذه الخطط إلى مجلس الوزراء، البرلمان، إلى المجلس الاستشاري، هذه الجهات الشرعية التي يمكن أن تتناقش وتترىها وتضيف إليها وتعتمدها أيضاً، لم يحدث ذلك ولم يحدث في علمي أن وزيراً

تحمس لذلك؟

* وفقاً لحديثك، فالمسؤولية تقع على عاتق وزارة الثقافة؟

- بالتأكيد تتحمل الوزارة المسؤولية بالدرجة الأولى ثم بالدرجة الثانية هذه المؤسسات والجهات التي أشرت إليها.

* طالماً تعرفون هذا الخلل وتلازمونه لماذا أنتم كفنانيين ومتقنين ومبدعين تتلونون بالصمت أمام ذلك؟

- لا، لسنا صامتين نحن نصرخ ولكن أصواتنا لا تصل، وفي الواقع الثقافة - وفي إطارها الفنون جميعها- تواجه معضلة أزمة القيادات

منذ أربعة أشهر قدم استقالته من موقعه على رأس الإدارة العامة للمسرح بوزارة الثقافة.. وكشف في حديث صريح لـ (الثورة) عن أحد أسباب استقالته.. وفي مجريات حديثه كفنان ومخرج مسرحي، يرفض (سبيت) أن يستمر الحال على هذه الشاكلة من التراجع والتردي في مشهد المسرح اليمني، كما يرفض القول عن وجود مسرح حقيقي طيلة الخمسين عاماً الماضية على الأقل.. إن موقفه يتحدد في أن يبدأ الآن مرحلة التأسيس للمسرح، إلى التفاصيل:

لا أدري كيف تتحدث وزارة الثقافة عن مصفوفة سياسات ثقافية لا تتضمن الفنون وعلى رأسها المسرح

من الوحدة أن لا يوجد مسرح في عدن، وهي مسؤولية يتحمل آثارها نظام الحزب الاشتراكي منذ ما قبل الوحدة، كما هي مسؤولية دولة الوحدة إلى اليوم وليس معقولاً -بالمناسبة- أن تشهد هذا التفاضل في حدت تاريخي كمؤتمر الحوار الوطني، فلم يحدث مثلاً تمثيل الثقافة والفنون بمكون معقول في إطار مكونات المؤتمر، وبما يشعرون أن هناك رغبة في تدارك مغبة وفداحة تغييب العمل على الحاجة الثقافية والفنية للمجتمع.

* مقاطعاً.. ما زلتتمتعون على الدولة في ظل تقديراتكم لعدم اهتمامها وتغييب توافرها على رؤية نعي الدور الهام للمسرح والفنون والثقافة عموماً؟

- نعم.. نعمل على الدولة بالتأكد ونعمل على قيادات جديدة تأتي للخطط وتبرمج وتنظر

فعالياً في أهمية المسرح، وأهمية الفنون كما تنظر إلى وجوب تحسين ظروف الفنانين والمبدعين وضرورة تأسيس بنية تحتية للمسرح وتوحيد الإنتاج المسرحي وترويجها وتقديمه للأخر ومثل ذلك بقية الفنون وبطبيعة الحال نحن لسنا أقل من غيرنا ربما نحن نحظى بمحفزات حضارية وثقافية أكثر من غيرنا، ونستطيع إذا ما وجدت النية على الفعل والمثابرة أن ننرم مشهداً

حوار/
محمد صالح الجراي

لا يد من إعادة النظر في طبيعة التعامل مع واقع الفنون والفنانين والمبدعين أولاً من قبل وزارة الثقافة ثم من قبل الدولة وصانع القرار (القيادة السياسية) لكي تتوصل إلى عملية انعاش المسرح وإلى جانبه الفنون الأخرى السينما التشكيل الغناء الموسيقى الفنون الشعبية.. الخ.

* أعود مرة أخرى لأسأل في السياق ذاته، بماذا تفسرون عدم اهتمام صانع القرار بشؤون الثقافة والفنون؟

- في تقديرني أن المسألة تتركز في أهمية استحضار الحاجة إلى المسرح كفن وكرسالة وإلى الفنون جميعها في الشكلية والمضمونية، أعني من المهم أن يستحضر القرار أو النظام السياسي هذا التساؤل؛ هل نحن فعلاً بحاجة إلى الفنون؟ وهل هي ترف أم أنها ضرورة وواجب إنساني وفلسفي وروحي تجاه المجتمع؟

وأصوروباستحضار معرفة وإدراك أهمية الحاجة إلى المسرح والفنون عامة، في تثقيف وتهذيب المجتمع ورفع مستوى ذوقه العام ستكون قد لامسنا بداية الطريق إلى واقع مسرحي ونشي ومؤثر وفعال.

* مقاطعاً.. تتحدث عن بداية طريق لقد احتفلتم في الوسط المسرحي بمئوية نشأة المسرح في اليمن قبل سنوات قليلة مضت؟

- صحیح.. نحن نرى ذلك تاريخاً وهذا التاريخ المسرحي تجسد في نشاطات هنا وهناك لكننا فشلنا في تأسيس ديمومة وثقيمة واستمرارية ثم أن هذا التاريخ من النشاطات المسرحية المتفرقة خضع في مضمونه وشكله لأمرجة الأنظمة السياسية ولأمرجة المتعاقبين على قيادة الثقافة ثم ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية ولم يحدث أن كانت هذه النشاطات على اقتراب

المخرجة المسرحية إنصاف علوي:

لابد أن ننظر إلى المسرح نظرة جدية وليس هامشية

لقاء/

خليل العملي

* ما هو واقع المسرح اليمني خلال هذه الفترة؟ وما هي أبرز معوقاتة؟

- واقع المسرح اليمني خلال هذه الفترة يبشر بالخير ولكن تتمنى من الدولة بوجه التحديد جميع أجهزتها بما فيها القيادة السياسية النظر إلى المسرح بنظرة جدية وليس بنظرة هامشية تصنيفية مزاجية، لأننا إذا ما نظرنا إلى العالم وما يجري فيه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية فهي لا تجري بقوة السلاح ولكنها تجري بمنطقية العقل والنظرة القريبة الملموسة لهذا المجتمع وذلك من أجل أن تعطي نتائج إيجابية، بينما أي تغير لا يجري إلا بقوة السلاح.

ولهذا فعلى وزارة الثقافة أن تتحمل الجزء الكبير جدا في نشر التوعوية التثقيفية التوجيهية بالاشتراك مع دائرة التوجيه المعنوي ووزارة السياحة، وكذلك تعميم الثقافة الشعبية والجمهورية بإقامة برامج وأنشطة ثقافية أسبوعية ولدينا تجربة علينا الأخذ بها والتي كانت موجودة في مدينة عدن قبل الوحدة حيث كانت تقام محاضرات توعوية وثقافية كل أسبوع في جميع مناطق عدن، فليعلمنا أن نقف ثقافة مجتمعنا وموروثنا الشعبي والحضاري والثقافي. وإن شاء الله فإن هذا العام الجديد

2014 يبشر بالخير إذا اقتربنا من آلام وآمال وأحلام وطموحات الشعب، فالمرشح لا يجب أن يكون خيالياً كما ينبغي ولكن نحن نريد أن نقرب من هم هذا الشعب وليس بمادة تخديرية ولكن بمواد توجيهية وتوعوية وثقافية، ولدينا عدة فعاليات ليوم المسرح العالمي الذي سيبدأ 27 مارس القادم وقد تم اختيار أعمال مميزة حيث تم اعتماد الكيف وليس الكم، وهناك الكثير من أعلام المسرح اليمني من مخرجين وكتاب ومؤلفين سوف يشاركون بمواد ستكون جديدة.



والحقيقة أن لدينا كوادر بشرية مؤهلة وهذا ما لمسته من خلال تجربتي خلال الخمسة والعشرين السنة الماضية في المسرح في صنعاء، وهذا الكادر البشري يضاهي أي كادر عربي ولكن مشكلتنا الأساسية ليست في الكادر أو في النص أو في وجود المسرح ولكن مشكلتنا تكمن في عدم تعاملنا بتقنيات وفنيات الزمن الذي نعيشه، فنحن دولة تعيش

في القرن الواحد والعشرين ولا يوجد لدينا مسرح متكامل يحتوي على جميع التقنيات العالمية من إضاءة وفنيات خدرع فنية وغيرها، واعتقد أن ميزانية الحكومة غير عاجزة عن تجهيز مثل هذه الأشياء خاصة أنها لا تكلف الكثير. وهناك الكثير من الأشياء يتم إهدار المال العام فيها دون فائدة بينما المسرح

* ما هي الإمكانيات المتاحة للنهوض بالمسرح؟

- الوزارة قادرة أن تنهض بالمسرح إن أرادت ووزارة الثقافة تدرع معنى الإدراك ماذا تعني كلمة مسرح وماذا تعني كلمة كادر.. فلدينا كوادر تم تأهيلها وتدريبها والاعتناء بها ولكن يتم تعطيلها عمداً وذلك خوفاً بأن يخرج المسرح عن نطاقه ويتطرق إلى الأوضاع السياسية، بينما جميع الكوادر المسرحية مدركة تماماً بأن مهمتها هي رفع الوعي الاجتماعي والثقافي والتوعوي لدى الجمهور وبعيداً عن السياسة.

* ما هي أهم القضايا التي يفترض على المسرح أن يطرحها خلال هذه المرحلة؟

- على المسرح أن يطرح الكثير من القضايا وأهمها ما يدور الآن على الساحة السياسية، فالشارع اليمني يتور وتور وقد وصل إلى حالة الغليان في مناطق كثيرة من الوطن ولهذا فعلياً أن ننظر إلى ثقافة هذا الشعب التي تتعرض للتمهيش والدفن، فنحن لا ندرك مدى خطورة تلاشي الثقافة، لهذا علينا أن نتخاطب بلغة فنية مسرحية ولكن بجرأة وشجاعة، وعلينا أن نترجم هذا الغليان بمادة فنية مسرحية على خشبة المسرح.

* ماذا عن حضور المرأة في المسرح خلال هذه الفترة هل هناك إقبال أم عزوف؟

- مهما قالوا عن المرأة إنها ضعيفة وأنها لم تأخذ حقها ودورها السياسي أو الاجتماعي، فهي قد أخذت حقها وفرضت ذلك اجتماعياً وثقافياً وفرضت نفسها في جميع المجالات وليس بقرار سياسي كما حصل في تونس، فالمرأة موجودة على خشبة المسرح تمثل وتغني وتعمل إلى جانب أخيها الرجل.

* هل يمكن إعادة ثقة الجمهور بالمسرح وثقة الجمهور بالجمهور؟

- في الأعوام الأخيرة السابقة كان الجمهور يرتاد المسرح وذلك بفضل وجود الفنان المبدع عبدالحكيم الحاج وكان يشغل مدير عام مسرح بوزارة الثقافة وهو شخص لديه خبرة أكاديمية وإدارية وفنية وهذا الرجل استطاع أن يضع ضوابط للمسرح، واستطاع أن يبتزع ميزانية من وزارة المالية ووضعها لخدمة المسرح والإنتاج الفني.

كما استطاع هذا الرجل أن يجدول عروضاً مسرحية ليتم عرضها كل أربعة على خشبة المسرح الوطني وأصبح هناك ما يسمى بـ"مسرح الأربعماء" فأصبح متعارفاً لدى الجمهور بأن مساء كل يوم أربعماء هناك مسرحية سيتم عرضها وأصبح يتكيف مع هذا الوضع ويرتب أعماله بحسب هذا الموعد. وظلت العلاقة وثيقة بين المسرح والجمهور واستعدنا ثققتنا بالجمهور واستعاد الجمهور ثقته بالمسرح ثم توتف ذلك في العام الماضي وحدثت حالة تباعد بين الجمهور والمسرح وعدنا من جديد.

وكنا نتوقع بعد مسرح الأربعماء أن يتطور العرض المسرحي بشكل يومي وبعد أن يتم نهافت الجمهور يتم فتح شبك تذاكر ولكن ما حصل قد حصل.

* يرى بعض الفنانين أن العمل المسرحي غير مشجع ويفتقر إلى الإدارة الناجحة والبنية التحتية المهيأة للعروض المسرحية فما رأيك؟

- الإدارة والبنية التحتية هما موجودتان ولكن يجب أن ندرك أن المسرح بحاجة إلى تجديد وترميم وتأثيث وتجهيز ما هو موجود من تقنيات فنية تخدم الأعمال المسرحية ودعم الفنانين الذين في بعض الحالات يصلون إلى حالة العوز والحاجة.

سيعطي نتيجة على المواطنين وعلى الوطن..

* إذن كيف يمكن تشخيص المشكلة؟

- يمكن تشخيص المشكلة بعدم اعتماد الميزانية الكافية لوزارة الثقافة لتنفيذ مثل هذه المشاريع وقد اطلعنا مؤخراً على الميزانية العامة للدولة للعام الجاري وجدنا أن وزارتي الداخلية والدفاع حصلتا على النصيب الأكبر من هذه الميزانية بينما ميزانية وزارة الثقافة هي الأقل على الرغم من أنها تبذل مجهود الكبير بمسؤوليها وموظفيها على إنتاج الأعمال الثقافية المسرحية بأقل التكاليف.

ألا يدرك المسؤولون والقيادة السياسية بأن المسرح هو أكثر أهمية فمن خلال المسرح يعرف الآخر ثقافتنا ومن نكون. * هل هناك فرق مسرحية تلاقى الدعم والمساندة من قبل الوزارة يمكن من خلالها النهوض بالمسرح اليمني؟

- لدينا الفرقة الوطنية التابعة لوزارة الثقافة ولدينا فرق مسرحية شبابية أهلية تعتمد على دعمها الذاتي في إنتاج موادها الفنية، وللقطاع الخاص دور مشكور في دعم مثل هذه الفرق. ونحن بدورنا ناشد رئيس الجمهورية بدعم المسرح عبر إصدار قانون باستقطاع مبلغ محدد بطريقة ما قد يكون عبر إنشاء صندوق أو ما شابه ويخصص لوزارة الثقافة لدعم الأعمال المسرحية وتنشيط المسرح اليمني والفرقة الوطنية فهذه كلها هي واجبة الدولة وواجبه الوطن بأكمله، أما بالنسبة لصندوق التراث فهو لا يستطيع أن يساهم في توفير الكفن الذي يحتاجه الفنان بعد وفاته، ولهذا فعلياً التراث وأن نعيد تركيب بيوتنا الثقافية وبيوتنا المسرحية والفنية كما يعمل السياسة بإعادة ترتيب بيوتهم السياسية.